الأمانة العامة
أمانة شؤون مجلس الجامعة

البيان الصادر عن
مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين
في دورته غير العادية
بشأن
العدوان الإسرائيلي المتكرر على قطاع غزة وعموم الأرض الفلسطينية المحتلة
القاهرة: 2018/11/15

عقد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين دورة غير عادية بتاريخ 15 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018، في مقر الجامعة العربية بالقاهرة، برئاسة جمهورية السودان، بناءً على طلب من دولة فلسطين، وتأييد الدول الأعضاء.

تباحث المجلس في الجرائم التي ما فتئت ترتكبها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته وحقوقه غير القابلة للتصرف، والتي كان آخرها العدوان الإسرائيلي العسكري الغاشم الذي بدأ يوم 2018/11/11 على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وعموم الأرض الفلسطينية المحتلة، واستهدف حياة السكان المدنيين الفلسطينيين، والمباني السكنية والإعلامية والبنية التحتية المدنية، مستخدماً آلة البطش العسكرية الإسرائيلية. وقد راح ضحية هذا العدوان الإسرائيلي الجديد عشرات الشهداء والجرحى المدنيين العزّل، الذين قُتلوا وأصيبوا ضمن مسلسل جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بحق الشعب الفلسطيني.

وبعد أن استمع المجلس إلى كلمة جمهورية السودان، رئاسة الدورة الحالية، وكلمة الأمين العام لجامعة الدول العربية، والمندوب الدائم لدولة فلسطين، والمندوبين الدائمين ورؤساء وفود الدول الأعضاء، أكد المجلس على ما يلي:

1- الإدانة بأشد العبارات الجرائم الإسرائيلية الممنهجة واسعة النطاق ضد أبناء الشعب الفلسطيني، المدنيين العزّل، والتي تعتبر جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، بموجب القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ومواثيق المحاكم الدولية؛ هذه الجرائم التي كان آخرها العدوان الإسرائيلي العسكري الغاشم الذي بدأ يوم 2018/11/11 على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وعموم الأرض الفلسطينية المحتلة، والذي راح ضحيته عشرات الشهداء والجرحى من المدنيين العزّل.

2- تحميل الحكومة الإسرائيلية المسؤولية القانونية والجنائية الكاملة عن هذه الجرائم مع التأكيد على ضرورة العمل لتقديم مرتكبيها إلى العدالة الدولية الناجزة دون إبطاء.

3- تقديم كل الدعم والمساندة والتحية لصمود الشعب الفلسطيني البطل على أرضه، ونضاله العادل والمشروع دفاعاً عن حياته وأرضه ومقدساته وحقوقه المشروعة، بما فيها حق تقرير المصير وحق العودة وإقامة دولة فلسطين المستقلة على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، في مواجهة جرائم وخطط وممارسات إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال.

4- التمسك بالسلام كخيار استراتيجي، وحل الصراع العربي الإسرائيلي وفق قرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي ومبادرة السلام العربية لعام 2002 بكافة عناصرها، والتي نصت على أن السلام الشامل مع إسرائيل وتطبيع العلاقات معها، يجب أن يسبقه إنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، واعترافها بدولة فلسطين وحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما فيها حق تقرير المصير وحق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين، وحل قضيتهم بشكلٍ عادل وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 لعام 1948. ورفض أي صفقة أو مبادرة لحل الصراع لا تنسجم مع المرجعيات الدولية لعملية السلام في الشرق الأوسط.

5- دعوة مجلس الأمن مجدداً لتحمل مسؤولياته في وقف العدوان الإسرائيلي المتكرر واستصدار موقف حول الجرائم الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، ومطالبته بتحمل مسؤولياته في حفظ الأمن والسلم الدوليين، وإنفاذ قراراته ذات الصلة بحماية المدنيين الفلسطينيين العُزل، لاسيما القرار (904) لعام 1994 والقرار (605) لعام 1987، القاضية بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، وفي هذا السياق التعبير عن تقدير ودعم الجهود التي تقوم بها دولة الكويت العضو العربي في مجلس الأمن، والتي دعت لعقد جلسة مجلس الأمن يوم 2018/11/13 بالتعاون مع دولة بوليفيا الصديقة.

6- دعوة الأمم المتحدة وأمينها العام لإنفاذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول حماية المدنيين الفلسطينيين رقم A/RES/ES-10/20 (2018)، من خلال تطبيق خيارات حماية السكان المدنيين الفلسطينيين الواردة في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الأخير في هذا الشأن، وحث دول ومؤسسات المجتمع الدولي للمشاركة في حماية المدنيين الفلسطينيين، وتشكيل آلية عملية وفعالة، لتنفيذ ما جاء في قرار الجمعية العامة وتقرير الأمين العام للأمم المتحدة.

7- مطالبة مجلس حقوق الإنسان والمفوض السامي لحقوق الإنسان بمتابعة عمل لجنة التحقيق الدولية التي شكلها للتحقيق في الجرائم الإسرائيلية ضد مسيرة العودة الفلسطينية، والمطالبة بتمكين هذه اللجنة من أداء أعمالها في تحقيق ميداني ذي مصداقية ومحدد بإطار زمني، وضمان إنفاذ آلية واضحة لمساءلة ومحاكمة المسؤولين الإسرائيليين عن هذه الجرائم، وعدم إفلاتهم من العقاب وإنصاف وتعويض الضحايا المدنيين العزّل.

8- دعوة الدول الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة لتحمل مسؤولياتها وكفالة احترام وإنفاذ الاتفاقية في أرض دولة فلسطين المحتلة عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، من خلال وقف الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وإعمال القواعد الآمرة للقانون الدولي.

9- حث المجتمع الدولي على التحرك الفاعل لتحقيق السلام العادل والشامل، الذي يمكن الشعب الفلسطيني، من ممارسة حقه في تقرير المصير، وإقامة دولته المستقلة، على الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، باعتبار أن بقاء القضية الفلسطينية دون حل من شأنه أن يؤجج الصراع في المنطقة ويشجع إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، على التمادي في نهجها العدواني ضد الشعب الفلسطيني.

10- دعم الجهود والمساعي الفلسطينية الهادفة إلى مساءلة إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، عن جرائمها بحق الشعب الفلسطيني، وتقديم المساندة الفنية والمالية اللازمة لهذه المساعي، وتفعيل تشكيل لجنة قانونية استشارية في إطار الجامعة العربية لتقديم المشورة حول رفع قضايا أمام المحاكم الدولية بشأن الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الشعب الفلسطيني.

11- دعم حق الشعب الفلسطيني في ممارسة كافة أشكال النضال المشروعة ضد الاحتلال وفقاً لأحكام القانون الدولي، بما في ذلك المقاومة الشعبية السلمية، وتسخير الطاقات العربية الممكنة لدعمها. والتأكيد على أن مقاطعة الاحتلال الإسرائيلي ونظامه الاستعماري، هي أحدى الوسائل الناجعة والمشروعة لمقاومته وإنهائه وإنقاذ حل الدولتين.

12- دعوة جميع الدول الشقيقة والصديقة في المجتمع الدولي، بما في ذلك الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، ومنظمة التعاون الإسلامي، وحركة عدم الانحياز، ودول أمريكا الجنوبية، إلى رفض مشروع القرار المنحاز وغير المتوازن الذي تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على طرحه للتصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة، دفاعاً عن

إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، وضد حقوق الشعب الفلسطيني في نضاله المشروع من أجل إنهاء الاحتلال ونيل الحرية والاستقلال.

13- الإشادة بالجهود الملموسة والحثيثة التي بذلتها جمهورية مصر العربية للتوصل لاتفاق وقف إطلاق النار وحماية الشعب الفلسطيني، وكذا الجهود المصرية الملموسة لتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية.

14- دعوة البرلمان العربي والبرلمانات العربية الوطنية ومؤسسات ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني العربية إلى التحرك الفعال لفضح جرائم إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، ضد المواطنين الفلسطينيين العزل، والمطالبة بتأمين الحماية الدولية لهم.

15- دعوة المجموعتين العربيتين في الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، ومجالس السفراء العرب وبعثات الجامعة العربية، بالتحرك مع الدول والمجموعات الإقليمية لمتابعة تنفيذ ما ورد في هذا البيان.

16- دعوة الأمين العام لمتابعة تنفيذ ما ورد في هذا البيان وتقديم تقرير بذلك إلى الدورة المقبلة لمجلس الجامعة.

(بيان رقم 236 – د.غ.ع – ج 2– 2018/11/15)